

## دولة إسرائيل

### اللجنة من أجل إقتراح سياسة تنظيم إستيطان البدو في النقب

أقوال القاضي جولدبرغ – رئيس اللجنة

### أثناء تسليم التقرير لوزير البناء والإسكان السيد زئيف بويم

بدو النقب ليسوا قاطنين غير قانونيين، ليسوا موجودين في البلاد بشكل غير قانوني، ليسوا شفافين أو مسلوبي الحقوق. إنهم سكان الدولة وبكونهم هكذا لديهم حقوق وعليهم واجبات. الواجبات بشكل عام هي الإنصياح للقانون. هذا الواجب الذي يسري على كل سكان الدولة دون إستثناء.

التقرير يحوي إستعراضا تاريخيا ملخصا حول البدو في النقب، حول مناطق إستيطانهم قبل قيام الدولة وبعد قيامها، بما في ذلك نقل مناطق كاملة من قبل الدولة الى المنطقة المسماة المنطقة الفاصلة. يجب أن نذكر أنهم لم يغزو هذه المنطقة، قسم منهم كان هناك قبل قيام الدولة، قسم آخر تم نقله هناك من مناطق اخرى في النقب.

يستعرض التقرير الصراع على الأراضي في النقب، في مشكلة البلدات الغير معترف بها، في موضوع الإبنية الغير قانونية وضائقة البدو التي تصرخ من أجل الحل – العمل، التعليم والرفاه وما شابه.

يذكر ان التقرير جاء لايجاد حل جهازي شامل ومندمج لكل المشاكل ويجب ان لا يتم فصل أجزاء الحل المقترح.

لن أفصل ما ذكر في التقرير، فقط سأقول أنه في موضوع ملكية الإراضي تم الشرح في التقرير انه حسب قرار محكمة العدل العليا ليس للبدو حق الملكية فقط من منطلق حيازتهم الأرض لسنوات عديدة، رغم ذلك فإن إقتراح القانون هو الإعتراف بحق ملكيتهم بنسبة معينة من خلال الأخذ بعين الإعتبار العلاقة التاريخية بين البدو والأرض. سيتم تسجيل قسم من الملكية على اسم البدوي الذي يتم الإعتراف بدعواه، وبالنسبة للقسم الآخر سيتم إعطائه تعويضا ماليا حسب ما هو مفصل في الإقتراح. وقد انضم إلى الترتيب المقترح دون أي تحفظ عضوان من اللجنة (بها

جعفون والمحامي يورام بار سيلع) وثلاثة أعضاء آخرين من اللجنة (دافيد (دودو) كوهين، يوسي يشاي وشارون جمباشو) الذين وافقوا على هذا الموقف بإضافة تحفظات وإضافات تم تفصيلها.

بالنسبة للبلدات الغير معترف بها، هنالك أغلبية واضحة بين أعضاء اللجنة للرأي بأنه يجب الاعتراف قدر الإمكان بالقرى الغير معترف بها وإعطاءها صبغة قانونية، في حال وجود حد أدنى للكتلة السكانية التي يتم تعيينها. يكون بإمكانها القدرة على حمل الموضوع السكاني والاعتراف بها بشكل لا يتناقض مع الخارطة الهيكلية اللوائية.

سيكون بإمكان سكان قرية غير معترف بها طلب نقل القرية لمكان آخر في النقب الشمالي وذكر الأماكن المقترحة من قبلهم، كذلك طريقة الإستيطان في المكان الجديد (مستوطنة احياء، أحياء – قرية كاملة، إستيطان مدني، مجموعة من القرى المندمجة في مستوطنة مدنية قائمة أو مخططة). كذلك الامر بالنسبة لقرية غير معترف بها لا يمكنها ان تبقى في مكانها. وقدم أعضاء اللجنة يشاي وجمباشو تحفظا واحدا بالنسبة لهذا الموضوع.

توجد اليوم في النقب حوالي – 50,000 بناية غير قانونية، تضاف إليها كل عام 1500 – 2000 بناية من هذا النوع. حسب رأي رئيس اللجنة، بالرغم من أنه يجب عدم التغاضي من ان الأمر يشكل خرقا للقانون، في هذا الوضع يجب تعيين طريقة خاصة لإعطاء رخصة بناء، طالما أن الأمر يدور حول بناء غير قانوني بني حتى موعد إقامة هذه اللجنة، في نطاق برنامج فعال او في قرية غير معترف بها سيتم الاعتراف بها في المستقبل. وسيكون الاعتراف بالبنية الغير قانونية مشروطا بالشروط والطلبات المفصلة في تقرير رئيس اللجنة. إلى جانب هذا التسهيل الذي يتعلق بالماضي، يجن أن يكون هنالك تطبيق صارم وشديد للقانون من الآن فصاعدا. وهنالك موافقة لرأي رئيس اللجنة من قبل كل أعضاء اللجنة، أما أعضاء اللجنة يشاي وجمباشو فقد أضافوا ملاحظة حول الموضوع.

متفق بين كل أعضاء اللجنة انه يجب خلق مسار تنظيمي قصير في القانون من أجل تطبيق التوصيات، من خلال جدول زمني قصير قدر الإمكان. من اجل ذلك قدمت توصية بإنشاء مؤسسة تخطيطية جديدة – (لجنة تنظيم إستيطان البدو في النقب).

يجب أن لا يكون هنالك شك، بأن ضائقة البدو تصرخ من أجل الحل، على شكل سلسلة من المواضيع التي تتطلب التنظيم.

كما ذكروا أيضا "يجب تقديم تشجيع للذين يخدمون في جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمن، من أجل زيادة الرغبة في التجند، كما كان في الماضي وتحقيق شراكة المصير من قبل الدولة ومن قبل البدو". على الحكومة، أيًا كانت، وعلى البدو تذكير أن الوقت يمر والوقت له أهمية كبيرة، وأي موقف متطرف، من هذا الجانب أو ذاك، سوف يوسع الهوة بين الدولة والبدو ويخلد الوضع الغير مطاق. كما كتبت في التقرير " كل تأجيل إضافي في حل مشكلة إستيطان البدو في النقب قد يكون لها عواقب تستمر لأجيال".

أنا أناشد من هنا، الحكومة والبدو، على المساعدة في التوصل لحل لمشكلة إستيطان البدو في النقب، بروح التوصيات الموجودة في التقرير الذي يقدم اليوم. ممنوع منعًا باتًا إيقاف العملية التي بدأتها الحكومة من خلال القرار بإقامة اللجنة وإقامة سلطة تنظيم إستيطان البدو في النقب.